«إن فهمنا للميثاق الوطني يزيدنا إيماناً بقيمته الحقيقية .. هذه القيمة التي لن تتحقق كاملة إلا بتعميمه فكراً وسلوكاً»

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية - رئيس المؤتمر الشعبي العام

تنفيذاً لتوجيهات الرئيس

رؤية حكومية للمهام العاجلة لمواجهة تحديات التنمية

■ تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام وضعت الحكومة مؤخراً رؤية محدّدة بالمهام العاجلة والتوجّهات المستقبلية للحكومة في الفترة المقبلة ٢٠٠٩- ٢٠١٠.
وتشكل الرؤية في مضمونها برنامجاً عاماً للحكومة خلال الفترة القادمة والمساهمة في معالجة أهم التحديات التي تواجه التنمية في البلاد، ومجالاً لتحديد أهدافها وسياساتها وإجراءاتها المقترحة لتطوير أدائها المؤسسي خلال عام ٢٠٠٩.

كتب/ جمال مجاهد

وتتمثّل التحديات التنموية والاقتصادية التي تواجه الحكومة في ارتفاع معدلات النمو السكاني وتشتت التجمعات السكانية مقابل محدودية الموارد الاقتصادية، والاعتماد المباشر على الإيرادات النفطية للموازنة العامة للدولة في ظل تدني الأسعار العالمية للنفط الخام وانخفاض كميات الإنتاج السنوي منه، وبطء معدلات نمو التنمية البشرية والمعرفية وخصوصاً لأهم عوامل تطويرها المتمثّلة في العملية التعليمية.

إصلاحات شاملة

وتضمنت الرؤية توجيه أداء الحكومة في عام ٢٠٠٩ لرفع القدرة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية والعزم على استغلال أكبر قدر ممكن من تخصيصاتها من خلال وضع الآليات الكفيلة بالإشراف المباشر لرئيس مجلس الوزراء والمسئولية التضامنية لمجلس الوزراء في توزيع التخصيصات الجديدة وتفعيل دور الوحدات التنفيذية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي والمشاريع القطاعية في الوزارات والمحافظات، ووضع البرامج الحكومية المزمّنة والإجراءات التنفيذية السنوية اللازمة لرفع كفاءة الحكومة في تنفيذ الأجندة الوطنية للإصلاحات الشاملة ٢٠٠٩- ٢٠١٠ الكفيلة بتفعيل متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة والأهداف المعدّلة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر ٢٠٠٦ - ٢٠١٠م.

زيادة القدرة الاستيعابية للمنح والقروض الخارجية

توحيد قطاع التعليم وربطه بمتطلبات التنمية

مشاريع الكهرباء

وشملت الرؤية الحكومية التعجيل بإدخال ما يقارب ١١٠٠ ميجاوات من الكهرباء حيّز التشغيل خلال الفترة القادمة وبكافة السبل والوسائل وحشد الجهود الحكومية لتحقيق هذا الجانب والعمل على التزامن فيما بين مسارات تنفيذ مشاريع محطات الكهرباء التي تعمل بالغاز ومشاريع توفير الغاز الموجّهة لتشغيل تلك المحطات في آن واحد وذلك بتوجيه دور اللجنة العليا للطاقة التي تم إعادة هيكلتها مؤخراً بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٦٣ لسنة ٢٠٠٩ نحو فعّالية التخطيط والإشراف على وضع وتنفيذ خطط الاحتياجات الإنمائية والاستثمارية والإستراتيجية الوطنية لتطوير قطاع الكهرباء والطاقة واعتماد برامج متابعة فاعلة ومستمرة. وكذا الاهتمام الموجّه لاستغلال واستثمار الموارد الغازية الاستغلال الأمثل من خلال تشجيع الشركات العاملة في بلادنا في مجال استكشاف وإنتاج النفط للاستثمار في هذا المجال واعادة دراسة الدعم الحكومي للمشتقات النفطية.

تطوير التعليم

وأكّد تقرير رسمي حصلت عليه "الميثاق" أن توجّهات الحكومة المستقبلية تتضمّن العمل على إتباع رؤية متكاملة لتوحيد قطاع التعليم في كافة مستوياته "التعليم الأساسي والثانوي، والتعليم الفني والمهني، والتعليم العالي" برفع درجة التنسيق العالي بين الجهات المعنية بالتعليم لإزالة الهوة الكبيرة والعميقة بين مدخلات ومخرجات التعليم وربطها بالتنمية وأولها إعادة تصحيح وتحديث أجهزة التخطيط في القطاع وإعطاء الأولوية للتعليم الفني والمهني وكليات المجتمع من خلال نتائج دراسة احتياجات سوق العمل والأهداف العامة للإستراتيجية الوطنية الموحّدة لتطوير قطاع التعليم.

وأشار التقرير إلى عزم الحكومة على تنمية الإيرادات الذاتية غير النفطية المركزية والمحلية بكافة مصادرها من خلال توجيه جهود الحكومة نحو التقييمات السريعة لتشريعات وقوانين وأنظمة تحديدها وتحصيلها كأولوية من أولويات التوجّهات المستقبلية للحكومة بما يكفل كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية والجمركية والحد من التهرّب الضريبي والتهريب الجمركي بالإضافة إلى دراسة إيجاد مصادر وموارد جديدة لتقليص مستوى الاعتماد على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة، والدراسة الجادة لمساهمة شركات الاتصالات العاملة في بلادنا في تنمية الإيرادات الذاتية غير النفطية ودعم وتشجيع مجالات البحث العلمي والتنمية المعرفية للموارد البشرية وخصوصاً تنمية المهارات وتأسيس بنيتها التحتية والعلمية وتنظيم استفادة المجتمع من أنشطتها.

العمل على تنمية الايرادات غير النفطية

الاستمرار في إصلاح النظام القضائي والحد من التهرّب الضريبي والجمركي

مكافحة الفساد

وقال تقرير الأداء الحكومي لعام ٢٠٠٨ إن الحكومة ستستمر في تجفيف منابع الفساد والتركيز على أهم مصادره بتحسين الإدارة الحكومية واستهداف أولويات الأنشطة المتصلة بتحديث الخدمة المدنية والعمل على وضع الآليات المناسبة لكشف عمليات الفساد ورفد الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بقضايا الاختلالات المالية والفساد أولاً بأول وتمكينها من الاضطلاع بمسئوليتها في مكافحة الفساد وتجفيف منابعه. كما ستضع الحكومة مؤشرات تقييم الأداء المؤسسي وبيئة إدارة الأعمال موضع التنفيذ لرفع معدلات المؤشرات المتدنية التي أوردتها التقارير الدولية عن اليمن والاستمرار في نمو المعدلات الجيّدة المحققة وبقائها في تصنيف الدول المتوسطة في التنمية الشاملة بشكل عام والتنمية المعرفية بشكل خاص.

وشددت الرؤية على الاستمرار في إصلاح النظام القضائي كرديف لترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد وصون الحقوق والحريات لما في ذلك من آثار إيجابية على تحقيق السكينة العامة وتذليل صعوبات ومعوقات التنمية وتشجيع جذب الاستثمارات، فضلاً عن الاهتمام بقطاع الاستثمار من خلال الإشراف المباشر لرئيس مجلس الوزراء واستغلال الطابع التنافسي المتميّز لاستقطاب الاستثمارات العربية كون بلادنا سوقاً استثمارياً غير مقيّد بالمنظومة المالية العالمية وملاذاً آمناً للاستثمارات العربية عن غيرها من الأسواق الاستثمارية الأخرى.

وركّزت الرؤية الحكومية على العمل على تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتشجيع زراعة وإنتاج الحبوب وتوجيه جهود الحكومة وما يتاح من مواردها لتنفيذ برامج الدعم المختلفة والتحديث المستمر لآليات ووسائل تنفيذ برامج الإستراتيجية وتحقيق أهدافها.□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

عن المواقف الخارجية من أحداث صعدة

■ تتبعت معظم ما صدر من تصريحات حول أحداث صعدة من جهة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ومنظمات دولية كالعفو الدولية، وذلك منذ بداية حرب يونيو ٢٠٠٤م الى عشية ٢٢ أغسطس الجاري.. ولاحظت أنه رغم التباينات المحدودة، إلاّ أن الموقف الدولي يؤكد على القضايا التالية:

- ما يحدث هو تمرد داخلي.. ندعم جهود الحكومة في مواجهة الجماعة التي تستخدم السلاح.. ما يجري مسألة داخلية ولن نقدم -كما قالت بريطانيا- نصائح في هذا المجال.

- نخشى أن يؤدي استمرار الحرب الى انتقال الفوضى الى مناطق أخرى.. قلقون من تصاعد حدة القتال في صعدة وتوسع رقعة المعارك الى عمران وصنعاء.. «قالوا ذلك قبل أن تتوسع»!

- ندعو الدولة الى عمل كل ما من شأنه ضمان عدم تضرر المدنيين من القتال.. وندعو الطرفين الى الالتزام بحماية السكان المدنيين وحماية الموظفين الدوليين والمحليين العاملين في مجال اغاثة وإيواء النازحين، وتسهيل وصول المساعدات للمتضررين.

- دعوة الجانبين الى وقف اطلاق النار والعودة الى اتفاق وقف اطلاق النار الصادر في وقت سابق.. وهذا ما لم يتأت لأن المتمردين خرقوا كل الاتفاقات ورفضوا كل التنازلات.

أما الموقف العربي وكذلك الموقف الاسلامي -باستثناء إيران تقريباً- فهما معروفان للجميع.. وبالتالي من الغباء أن يراهن قادة التمرد على مواقف دولية أو إقليمية، ليس لأن الناس خارج اليمن منحازون للدولة، بل لأن المتمردين طيلة هذه الفترة لم يتمكنوا من اقناع العالم سوى بحقيقة واحدة، وهي أن ثمة جماعة من المواطنين لجأت الى حمل السلاح ضد الدولة وتحاول الاستقلال بجزء من التراب الوطني لإقامة كيان مستقل على أسس طائفية ومذهبية دون وجود مبررات أو دواع إثنية أو عرقية أو دينية.

نسجل هذه الملاحظة لعل قادة التمرد والمتعاطفين معهم يأخذونها في الحسبان ليس غير، وليس من باب الاستقواء بالخارج لأن الدولة كفيلة وحدها بحل هذه المشكلة دون انتظار موقف خارجي أو طلب مساعدة من أحد.□

المؤتمر يقود معركة جريئة ضد الفساد

■ قاد المؤتمر الشعبي العام خلال السنوات الثلاث الماضية من خلال حكومته إصلاحات واسعة وجريئة شملت العديد من الجوانب الهادفة الى تعزيز الحكم الجيد، وتحسين مستوى الأداء الاقتصادي الكلي والقطاعي، وتعزيز الثقة مع المانحين، وتنمية المشاركة السياسية وتطوير جريئة الصحافة والمطبوعات، وزيادة دور السلطة المحلية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وذلك في إطار الأجندة الوطنية للإصلاحات التي تبناها المؤتمر ونفذتها الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨م

كتب/ المحرر الاقتصادي

ففي مجال السلطة القضائية وتعزيز استقلاليتها، ووفقاً لمبدأ الفصل بين السلطات فقد تم تنفيذ العديد من الإصلاحات التشريعية والتنفيذية، حيث تم في الجانب التشريعي تعديل المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية بهدف ضمان استقلال السلطة القضائية من خلال فصل رئاسة المجلس الأعلى للقضاء عن رئاسة الجمهورية ليصبح رئيس المحكمة العليا هو رئيس المجلس الأعلى للقضاء، وأصبح المجلس يتمتع بصورة كاملة بالاستقلال المالي والإداري، وتم إصدار اللائحة التنظيمية للمجلس الأعلى للقضاء بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٦م.. وبهدف تقوية الإطار التشريعي والبناء المؤسسي والتنظيمي للسلطة القضائية تم إعداد عدد من مشاريع القوانين مثل مشروع قانون للمعهد العالي للقضاء وقانون التحكيم التجاري وتعديل قانون المرافعات والتنفيذ المدني ومشروع اللائحة التنفيذية لقانون الأحكام العامة للمخالفات ومشروع التعديلات القانونية الخاصة بقانوني الأحداث والطفل. كما شملت الإصلاحات القضائية العديد من الإجراءات الرامية إلى تفعيل دور التفتيش القضائي في الرقابة والتفتيش على أعمال القضاة وتقييم الأداء وتطوير وتحديث المعهد العالي للقضاء وتعزيز دوره في تأهيل القضاة، إلى جانب توسيع وتعزيز دور القضاء المتخصص وبالأخص القضاء التجاري لتوفير مناخ أمن للاستثمار وتوسيع استخدام نظم المعلومات وقواعد البيانات في أعمال القضاء، وكذا تمكين المرأة في القضاء وفق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تعيين قاضية عضواً بالمحكمة العليا لأول مرة في تاريخ السلطة القضائية وتعيين امرأة رئيساً لنيابة محافظة عدن وتعيين عدد من النساء كرؤساء لمحاكم الأحداث وبعض النيابات.

الإصلاح الإداري

تركزت الإصلاحات الإدارية في مجال تحديث الخدمة المدنية حيث تم إعداد دراسة خاصة بمراجعة دور ووظيفة الدولة وتحديد الأدوار والوظائف التي سوف تحتفظ بها الحكومة والوظائف التي سوف تتخلى عنها لصالح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. كما تم استكمال إعادة بناء وهيكلة العديد من الوحدات مثل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات ومصلحة الضرائب ومصلحة الجمارك.

وفي جانب رفع كفاءة وفاعلية الأجهزة الحكومية في إدارة مواردها البشرية فقد تم مراجعة القوانين وتطوير النظم والسياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية مثل قانون التأمينات والمعاشات رقم ٢٥ لسنة ١٩٩١ وقانون التأمينات رقم ٢٦ لسنة ١٩٩١ بشأن التأمينات الاجتماعية وصدور قراري مجلس الوزراء رقم ٢٨٧ و٢٨٩ لسنة ٢٠٠٧ بوضع ضوابط وقيود صارمة على التوظيف والنقل والإعارة والتعاقد وتنظيم حركة التنقلات بين وحدات الخدمة العامة وبين الوحدات الإدارية، إلى جانب إعداد وتطبيق نظام التعيين في الوظيفة العامة.

وفي جانب إصلاح نظام الوظائف والأجور والمرتبات تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات والقانون رقم ٤٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات وصدور عدد من قرارات مجلس الوزراء في هذا الشأن بخصوص منح بدل طبيعة عمل للعاملين وشاغلي وظائف المهن التعليمية والمنشآت الصحية، واستكمال تنفيذ المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للأجور والمرتبات خلال عام ٢٠٠٨ واستكمال بناء قاعدة البيانات المركزية وقواعد البيانات الرئيسية والفرعية وتطبيق نظام البصمة والصورة على معظم الموظفين والمتقاعدين في كافة وحدات الخدمة وفي جميع صناديق التقاعد، وترشيد حجم الموظفين في الجهاز الحكومي من خلال تنزيل الموظفين المزدوجين والوهميين من كشوفات المرتبات والإحالة إلى التقاعد وإحالة أكثر من ١٥ ألف موظف إلى صندوق العمالة الفائضة. كما شهدت السنوات ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ اتخاذ العديد من الإصلاحات في مجال تحديث الخدمة المدنية وبالأخص في مجال تعزيز قدرات المؤسسات التدريبية الحكومية من النواحي التنظيمية والبشرية والإمكانيات والوسائل المادية وتبسيط إجراءات تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين والمستثمرين وتسهيل حصولهم على المعلومات والخدمات بإجراءات سهلة وميسّرة وبمواعيد زمنية محددة.

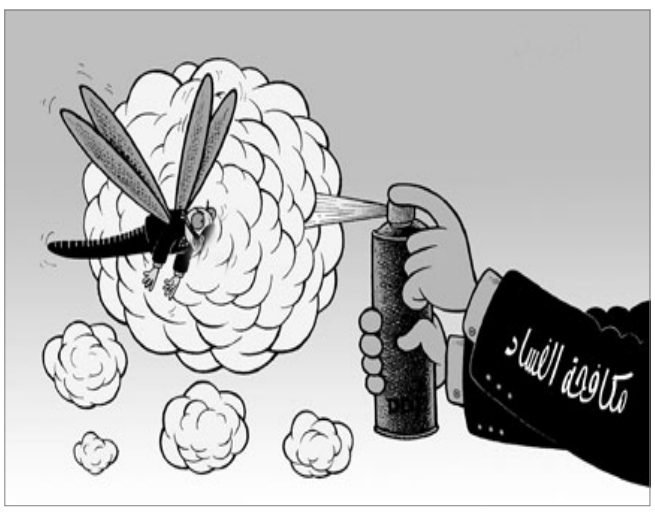

تحسين مناخ الاستثمار

وفي إطار تطوير إدارة الاقتصاد القومي وخاصة الموارد العامة وافق مجلس الوزراء على إستراتيجية إصلاح إدارة المالية والتي تهدف إلى إصلاح نظام الموازنة العامة وإرساء بنية مواتية ومستدامة للسياسة المالية الكلية وتحسين إجراءات تنفيذ الموازنة وإصلاح نظام المناقصات والمشتريات. وقد تم تطبيق نظام التبويب الاقتصادي والوظيفي وفقاً لنظام إحصاءات ٢٠٠١م، وتطوير النظام المحاسبي الحكومي، بالإضافة إلى تطبيق الإطار الاقتصادي متوسط المدى للموازنة. وتم اعتماد آلية السقوف التأشيرية عند التبليغ بإعداد الموازنة وطلب كافة البيانات والمعلومات وكذلك الخطط والبرامج التي بنيت عليها موازنات الجهات عند مناقشة تلك المشاريع، كما تم إصدار الأدلة الإرشادية لقانون ضريبة المبيعات وتم توزيعها على المكلفين وتفعيل نظام الربط لمكلفي ضرائب المبيعات. وفي الجانب التشريعي تم إعداد تعديل قانون الجمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٩١م ومشروع تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٣١ لسنة ١٩٩١م.

كما شهدت الفترة الانتهاء من المرحلة الأولى من مشروع تسهيل وتبسيط الإجراءات الخاصة ببدء الأعمال التجارية والاستثمارية وتنفيذ مشروع كفاءة قطاع التجارة بدعم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والذي يتضمن أتمتة أنشطة وأعمال هذا القطاع، إلى جانب إجراء العديد من الدراسات لتحسين المناخ الاستثماري والبدء بتطبيق النافذة الواحدة لكافة المعاملات والخدمات التجارية وتطوير التشريعات القانونية والتنظيمية الصناعية والتجارية، وبما يواكب التطورات والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية، مثل صدور قانون التجارة الداخلية، وصدور قانون التجارة الخارجية، وصدور اللائحة التنفيذية لقانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وإعداد مشروع مقترح لتعديل بعض مواد قانون السجل التجاري وإعداد مشروع لائحتي قانون الأسماء التجارية وقانون السجل التجاري.

وفي جانب الإصلاحات الجمركية والضريبية تم تركيب وتطبيق العمل بالنظام الآلي الجمركي "ASYCUDA" في كل المنافذ الجمركية الرئيسية ومعظم المنافذ الثانوية وإعداد دليل الخدمات الجمركي للمتعاملين مع مصلحة الجمارك، فضلاً عن مواصلة تطوير الإدارة الضريبية عن طريق تشكيل لجنة الهيكل التنظيمي لمصلحة الضرائب والانتهاء من الربط الشبكي بين ديوان عام مصلحة الضرائب ومكاتبها بالمحافظات بغرض تسهيل عملية منح الرقم الضريبي للمكلفين وكذلك الربط الشبكي مع مصلحة الجمارك لتسهيل عملية الحصول على البيانات الجمركية على مكلفي الضرائب.

حماية المال العام

نفذّت الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠٠٨ عدداً من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للحد من الفساد والحفاظ على المال العام من خلال إصدار عدد من القوانين مثل قانون الذمة المالية رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٦ وقانون مكافحة الفساد رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦ وقانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧، إلى جانب إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لتنفيذ هذه القوانين من خلال انتخاب الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد كهيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد وإنشاء لجنة عليا مستقلة للمناقصات والمزايدات. كما شهدت الفترة انضمام اليمن إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الإستخراجية، وتدشين حملة توعية وطنية لمكافحة الفساد والمصادقة على دليل المشتريات العامة الوطني، وكذلك على الأدلة الإرشادية والوثائق النمطية للمناقصات، فضلاً عن خطوات أولية لإعادة البناء والهيكلة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بما يساهم في تعزيز دوره في مكافحة الفساد وإعداد وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسودة وثيقة السياسة الوطنية للمساعدات الخارجية كإطار قانوني لتوجيه وتنسيق وإدارة المساعدات والقروض الخارجية.

السلطة المحلية

وبهدف تعزيز الدور التنموي والاستقلال المالي والإداري للسلطة المحلية فقد تم تعديل قانون السلطة المحلية رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م وبما يتيح انتخاب محافظي المحافظات ومدراء المديريات وتمكين مجالس السلطة المحلية من إقرار الخطط الإنمائية والحسابات الختامية السنوية وتنفيذ البرامج التنموية وإدارة المشاريع التنموية، إلى جانب أعمال الرقابة والمساءلة والمحاسبة للمسئولين التنفيذيين، فضلاً عن تعزيز الموارد المالية للسلطة المحلية، كما تم الانتهاء من إعداد الإستراتيجية الوطنية للحكم المحلي بدعم ومساندة المانحين وشركاء التنمية لبلادنا. كما تم إعداد مشروع تعديلات على قانون الصحافة والمطبوعات رقم ٢٥ سنة ١٩٩٠م، وتجري حالياً مناقشة المقترحات والتعديلات اللازمة حول المشروع الجديد للقانون بحيث يرتكز على كفالة حرية الصحافة وسهولة الوصول إلى المعلومات ويضمن في الوقت نفسه حماية حقوق الصحفيين وعدم التعرض لهم بسبب آرائهم واستبعاد عقوبة حبس الصحفي.

وفي مجال الإنتخابات العامة شملت الإصلاحات المنفّذة متابعة استكمال إنشاء المركز الإقليمي للتدريب الانتخابي بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية المانحة المهتمة بالشأن الديمقراطي في بلادنا واستكمال التنسيق والمتابعة مع وزارة التربية والتعليم وجهاز محو الأمية وتعليم الكبار لإدراج مواد التوعية الإنتخابية في مناهج التعليم العام ومناهج محو الأمية وتعليم الكبار بما يحقق زيادة نسبة الوعي بالعملية الديمقراطية والتجربة الإنتخابية، فضلاً عن البدء بتنفيذ قاعدة بيانات للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالديمقراطية والانتخابات ومشاركتها مع اللجنة العليا في برامج التوعية والرقابة على سير العمليات الإنتخابية.□